حدُودُ القـُوة وتَوازن المصالِح
تحليلُ مجالاتِ تأثِير القُوى التعديليّة في نظامِ الهيـمنة

أ.م.د سهاد إسماعيل خليل
كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

https://doi.org/10.61353/ma.0080059
تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/١/٨ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٢/٢/١٠ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٢/٣/٣١

تفرض التحوّلات والتغييرات الدولية نمطاً جديداً من التفاعلات على المستوى الإقليمي والدولي، يعترف بوجود القوى التعديلية، فمن المتعارف عليه أنَّـه لا يمكن الاستمرار في شكل نظام الهيمنة مع زيادة وتصاعد فاعلية القوى الأخرى، فالقوة التي تمتلكها تمكنها من التأثير والنفوذ، إلّا أنَّ هذه القوى في حقيقة الأمر لا تسعى إلى تغيير شكل النظام بقدر سعيها إلى التأثير في مجالات ومناطق محددة تشكل في طبيعتها مناطق المصالح الحيوية لها، ويتمثل ذلك في الدور الروسي في منهجية القضايا وحدود التأثير، والدور الصيني في توظيف عناصر القوة للتأثير في النظام وزيادة قوتها، والقوة هي المهيمنة التي تستهدف منع تماثل حدود القوة بين القوى التعديلية.

International transformations and changes impose a new pattern of interactions at the regional and international levels, recognizing the existence of revisionist forces, as it is common knowledge that the form of the hegemony system cannot continue with the increase and escalation of the effectiveness of other forces. It does not seek to change the shape of the regime as much as it seeks to influence specific areas and areas that, in their nature, constitute areas of vital interests to it. This is represented in the Russian role in the methodology of issues and the limits of influence, and the Chinese role by employing the elements of power to influence the system and increase its power, and the hegemonic power that aims to prevent the symmetry of the limits of power between the revisionist power

الكلمات المفتاحية: القوة، توازن المصالح، القوى التعديلية، نظام الهيمنة.

المقدمة

منذ أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ والتفاعلات الاستراتيجية على مستوى النظام الدولي تتبدل في سلوكياتها على وفق منطق جديد للحسابات الاستراتيجية فرضته طبيعة التعقيد والتداخل في بنية النظام الدولي، فالقوة وفقاً لمفاهيمها التقليدية لم تعدّ مرتبطة بالحجم بقدر ارتباطها بالحدود التي يسمح من خلالها بالتأثير، فكثير من القوى الكبرى في البيئة الدولية لم تعدّ تتمكن من القيام بالأدوار الاستراتيجية نفسها على الرغم من امتلاكها المقدار نفسه من القوة من حيث القياس.

وهكذا تشكلت رؤية حدود القوة وفقاً لذلك المعطى أيّ: المجال الذي يمكن من خلاله أن يكون الفعل الاستراتيجي مؤثراً وفاعلاً بالنسبة للدول، وهي في الوقت ذاته تعبر عن المجال المفترض لسلوك الدولة تجاه مصالحها الحيوية أو المصالح الأخرى، ولأنَّ حدود القوة من حيث القياس ترتبط بالمصالح التي تترجى الدول الحصول عليها وفقاً لحساباتها الاستراتيجية فأنَّ المقاربة من حيث التفكير العلمي سوف تتجه إلى دراسة حدود القوة تجاه المصالح الاستراتيجية التي تتعامل معها الدولة، وهذا الأمر جعل الباحثين والمختصين في الدراسات الدولية والاستراتيجية يعملون على بلورة مفهوم توازن المصالح بإعتباره المفهوم الذي يمكن أن يفسر حدود القوة من حيث الافتراض.

ومن الناحية المنهجية فإنَّ طبيعة المصالح التي تتحرك في إطار النظام الدولي هي التي أسهمت في بلورة المقاربات الجديدة للقوة والمصلحة في التفاعلات الدولية، فالعلاقة بين القوى الكبرى والقوة المهيمنة أسهمت بدورها في إيجاد أنماط جديدة للعلاقة والتفاعل بينهما ، بحيث تكون عدم الرغبة في التغيير متساوية مع توازن المصالح وحدود الفعل الاستراتيجي في النظام الدولي وإلّا فسيعمل على مضاعفة الرغبة في تغيير النظام وإعادة تشكيله على نحو جديد.

إشكالية الدراسة:

ترتبط إشكالية الدراسة بصعوبة تمييز الأدوار الاستراتيجية للقوى الكبرى من حيث الرغبة في الحفاظ على النظام ، أو تغييره وفقاً لمنطق الحسابات الاستراتيجية ومعادلة التفكير الاستراتيجي بزيادة القوة من قبل الدول، ومن هذا الجانب فأنَّ التفكير بحدود القوة والتأثير قد يغيّر من مقياس التميز بين هذه الأدوار ؛ ليعمل على بلورة مقياس علمي يمكن من خلاله فهم هذه الأدوار ، وتحديد فعلها في النظام

الدولي، ووفقاً لإشكالية الدراسة تثار تساؤلات عدّة بهذا الشأن تدور حول: ماهي الافتراضات المنطقية لحدود القوة والتأثير في لنظام الدولي؟، ماهي أدوار القوى الدولية في البيئة الاستراتيجية، ماهي افتراضات توازن المصالح؟ وهل يساعد توازن المصالح في استمرار الرغبة بالحفاظ على الوضع الدولي القائم؟.

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أنَّ حدود القوة والتأثير للقوى الكبرى في النظام الدولي تعمل على بلورة توازن المصالح بينهما بحيث تدفع بها إلى الرغبة في المحافظة على النظام الدولي واستمراره، والعكس صحيح.

المطلب الأول

المداخل الافتراضية لحدود القوة وتوازن المصالح

منذ البدايات الأولى لكتابات الواقعية في الدراسات الدولية والاستراتيجية والحديث عن المحاولات العلمية في دوافع الحصول على القوة ، وتحريكها إزاء القوى الأخرى في البيئة الاستراتيجية هي التي تهيمن على معظم أدبيات الدراسات الاستراتيجية ، فالمبدأ الأساس الذي انطلق منه هانز موركنثاو في فهم حركة الفعل الاستراتيجي في البيئة الدولية يرتبط ارتباطاً وثيقاً ، وعليه يعتقد موركنثاو أنَّ التفكير في حدود المصالح يمكّن من تصور مايفعله القائد السياسي.

وعلى وفق قاعدة التفكير بالمصالح الوطنية فأنَّ الافتراض المنطقي الذي ينبغي التعامل معه يجب أن يكون قائماً على أساس فهم درجة القدرة لدى صانع القرار في تحديد الحدود التي يتحرك عبرها ، فالأساس العام في هذه القاعدة هي القدرة المحفزة لإيجاد السلوك الاستراتيجي.

ويبدو من دراسة أدبيات الواقعية الكلاسيكية أنَّها لم تتجه إلى وضع افتراضات واضحة بشأن حدود القوة كالحالة مع الواقعية البنيوية، التي وضعنا أمام افتراضين[١]:

١- أنَّ العوامل البنيوية تحدد مقدار القوة التي يمكن أن تحصل عليه الدولة لتقليل أعباء المنافسة الأمنية، ويسمى دعاة هذا الاتجاه بالواقعيين الدفاعيين.

٢- أنَّ البيئة تشجع على زيادة الحصة من القوى العالمية بما يؤدي إلى الهيمنة أيّ ستتجه حدود أو مقدار القوة الجديدة إلى زيادة المنافسة الأمنية بين الدول ويسمى دعاة هذا الإتجاه بالواقعيين الهجوميين.

ووفقاً لهذه الافتراضات فأنَّ التفكير بحدود القوة أصبح مرافقاً لتفكير الدول الكبرى بالشعور بالأمن، فالمحور الرئيس لهذه الافتراضات يتمحور في حدود القوة الكافية للشعور بالأمن ومدى المقدرة من فهم الدول الكبرى بأنَّ مقدار ما تمتلكه من قوة كافياً لبقائها واستمرارها في النظام الدولي، سواء أكان ذلك باتجاه زيادة المنافسة الأمنية أم التقليل منها.

ويفترض (كينيث والتز) أنَّ العنصر الأهم في دراسة الأداء الاستراتيجي للدول الكبرى هو مايرتبط بكيفية تنظيم القوة ؛ لأنَّه من الصعب الحديث عن النظام من دون فهم كيفية تنظيم القوة داخله، وإذا ماتمّ توسيع مداخل هذا الافتراض يلاحظ أنَّ هنالك اتجاهين في الدراسات الدولية والاستراتيجية يرتبطان بفهم القوة أحدهما يعتمد على قابلية القوة للتبادل ، والآخر يتخذ المنحى الذي يتعاكس معه، إلّا أنَّه من الممكن حسم هذا النقاش بالمعادلة التي طرحها هنري كيسنجر بشأن تعيين المجال الذي تستخدم فيه الدولة قوتها، ولعل هذا المبدأ هو الذي يحدد الأطر التي يمكن من خلالها فهم معنى حدود القوة في الاستراتيجيات الدولية المعاصرة[٢]، وهذا ما يجعلنا أمام المعادلة التي من شأنها أن تساوي بين حدود القوة والمجال المسموح به لاستخدام القوة وعلى وفق الشكل الآتي:

المعادلة توضح حدود القوة والتأثير في السلوك الاستراتيجي الدولي

حدود القوة = المجال المسموح به لاستخدام القوة

إنَّ طبيعة المصالح المتداخلة في البيئة الاستراتيجية تفرض على الدول الكبرى تقييد سلوكها فيما بينها من أجل المقدرة على الاستمرار في التفاعل داخل النظام. وهذا مايعين حدود الدور والتأثير الذي تمارسه الدول داخل النظام الدولي وإلا تهدد النظام بالانهيار، وعليه فأنَّ فهم حدود القوة في هذا المجال يعني الحيز الذي يمكن للدولة أن تستخدم فيه قوتها ، الذي سيخضع من دون شك لطبيعة بنية النظام الدولي وطبيعة التفاعل في القوة وتوزيع الأدوار والمسؤوليات.

وإنَّ طبيعة التفكير الذي انتهج في الدراسات الاستراتيجية يحاول أن ينطلق من فهم القوة بكونها القدرة على توليد النتائج المقصودة إلى الحدود المسموح بها للتعامل مع القضايا الدولية في سلوك الدولة الخارجي، فالأصل في فهم القوة هو الحدود المسموح بها لأداء الدور الذي ترغب في أن تؤديه في البيئة الاستراتيجية

العالمية، ولعل هذا الحد قد يفترض من الناحية المنطقية أن يكون السلوك مساهماً في الحفاظ على النظام دون تفتيته(٣).

وتبدو الأطر المنطقية لدراسة القوة في الأبحاث الاستراتيجية ذات مغزى تتعلق بالقدرة على التصرف فكما يشير تيري ديبل إلى أنَّ امتلاك القوى يعني امتلاك الأسباب الكافية أو القدرة على التصرف، إذ أنَّ هذه القدرة تنبع من امتلاك الموارد اللازمة للعمل والتحكم بها وتوجيهها، وهذا ماجعل ديبل يميّز بدقة بين القوة الكامنة والقوة المعبأة، أيّ بتعبير أدق إمكانيات القوة الأساسية في الأمة والقوة المتاحة فعلاً للخبير الاستراتيجي(٤).

أمّا توازن المصالح فأنَّ المختصين في الدراسات الاستراتيجية يفترضون بأنَّه ليست جميع المصالح متساوية في أهميتها ، وهذا مايجعل فهم المصالح والتعامل معها وفقاً لمنظور صانعي القرار يخضع لاعتبارات عدّة ، ومن ثمّ فأنَّ معيار صياغة المعاملات التي ترتبط بالعلاقة بين المصالح وما يقابلها من تهديدات أو فرص في البيئة الاستراتيجية يشكل نمطاً من أنماط التوازن فيما بينها، ويفترض الخبراء الاستراتيجيون أنَّ هناك علاقة وثيقة بين المصالح من جهة وبين التهديدات والفرص من جهة أخرى، إذ أنَّه في المقام الأول تعتمد الفرص والتهديدات معاً على المصالح، ومن غير الممكن تصور أنَّه يوجد معنى لهدف أحدهما إلّا إذا كان له أثر في واحدة أو أكثر من المصالح(٥).

ووفقاً لهذا المنطق فأنَّ المعادلة القائمة على إدارة الفرص والأولويات قادرة على أن توجد نمطاً من التعادل في المصالح المتوقعة أو المتحققة لطرفي العلاقة في البيئة الاستراتيجية، إذ أنَّهما يعتمدان على بعضهما من أجل كسب مقدار من المصالح يكون بعيداً عن المواجهة بينهما.

ومن الناحية الشكلية يبدو مصطلح توازن المصالح مصطلحاً مثالياً ؛ لإنَّ التاريخ لايشهد بوجود أيّ قائد يعلن بأنَّه قد اتخذ موقفاً معاكساً للمصلحة الوطنية لبلاده من أجل مصلحة العالم، ومن ثمّ تبدو المصلحة الوطنية بالنسبة للواقعيين مسألة متأصلة فطرياً بالذات في سلوك صانع القرار ، وتقود بشكل حتمي إلى الصراع، وإذا ماتمّ التعامل مع منطق الواقعية فأنَّ الأهداف المتعارضة مع الدول الأخرى سوف تؤدي إلى الصدام(٦).

ويناقش تيري ديبل المصالح وفقاً لمنطق الأولويات، فالمصالح الأساسية تتوزع عنده على أربع فئات هي: الأمن الطبيعي ، والازدهار ، والحفاظ على القيم ، ونشر القيم، ويعترف بأنَّ هذه المصالح ليست متساوية من

حيث الأولوية، فما قد يشكل أولوية لدى دولة لا يشكل عند الأخرى الدرجة نفسها من الأهمية بسبب اختلاف البيئة الاستراتيجية المحيطة بالدول ، وتباين مستوى التحديات والتهديدات التي تتعامل معها(٧).

وبما أنَّه هناك تفاوت في تقدير المصالح ووزنها في التخطيط الاستراتيجي للدولة فإنَّ التعاون قد يؤدي إلى ايجاد مجال جديد للتوازن في المصالح بين دول عدّة ، ولعل المظاهر السياسية الخاصة بالتحالف والانحياز تصيغ هذا النمط من التقارب في المصالح أو التكامل فيما بينها، فواحدة من أهم وظائف التحالفات هو تقييد سلوك الخصم في البيئة الدولية ، وهذا مايزيد من أهميتها في الاستراتيجيات الدولية المعاصرة، فالتحالف بوصفه مؤسسة قادر على ضبط سلوكيات الدول التي تنتمي إليه وفي الوقت نفسه يعمل على تقييد سلوك الخصوم في خياراته الاستراتيجية(٨).

ومن زاوية أخرى فأنَّ التكامل بوصفه عملية تتضمن تحول الولاءات والنشاطات لقوى سياسية نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تفوق صلاحيات الدول القومية القائمة كما يرى ذلك آرنست هاس هو تعبير أيضاً عن التوازن والتكامل في المصالح(٩)، وهذا يعني امكانية التنسيق بين هذه القوى في المصالح الاستراتيجية فيما بينها.

وعليه يمكن القول إنَّ التوازن في المصالح هو شعور صانعي القرار بالرغبة في بلوغ المصلحة التي يستهدفها بالتعاون ، أو الحوار أو تنسيق المصالح مع الطرف الآخر من دون أن يؤدي ذلك إلى الصدام والمواجهة ، فالتوزان في المصالح يعني عملية إدارة الأوليات بشكل مشترك في مقابل سياسات تقوم بها الأطراف لإيجاد أجواء من الانسجام فيما بينها.

المطلب الثاني: حدود القوة الروسية

منهجية القضايا وحدود التأثير

ترتبط حدود القوة الروسية بمنطقة الفراغ ونوع القوة وأنماطها التي يعتمد عليها الأداء الاستراتيجي الروسي لزيادة القوة ومضاعفة تأثير نفوذه ، فالمجال الذي تتحرك فيه روسيا لغرض التأثير وزيادة القوة يتشكل من مجموعة سمات يتحدد في اطارها الحيّز الفعلي لحركة مصالحها والمنطق ، الذي يُحتم عليها التفاعل مع النظام:

١. تتصل السمة الأولى في طبيعة الفعل الاستراتيجي الروسي من حيث حدود القوة بنوعية القوة وأبعادها، إذ تمتاز بأنَّها ذات بعد أمني وعسكري، يشمل هذا الجانب المجال الروسي الذي تتحرك فيه ضمن

منطقة فراغ القوة، إذ يلاحظ صعوبة اعتماد الوسائل الاقتصادية أو التكنولوجية ، أو الحضارية —نشر القيم– بسبب ضعف فاعليتها وتأثيرها في الآخرين ، مما يجعلها تتعامل مع القوة العسكرية والبعد الأمني(١٠).

٢. تتصل السمة الثانية بالمجال الجيوبولتيكي، إذ أنَّ مناطق النفوذ الروسي أو منطقة فراغ القوة كثيراً ماتكون ضمن اطار جغرافي — تقليدي– يتصل بمجالها الحيوي، فهي لا تتحرك في نطاقات جغرافية جديدة كالحالة مع الصين، وإنّما يتلازم مجالها الحيوي (منطقة فراغ القوة) مع حدود القوة التي تلجأ إليها لزيادة قوتها(١١).

إنَّ منطق الحسابات الاستراتيجية والمعطيات يتصل بطبيعة النظام الدولي من حيث القوة المهيمنة والقوى التعديلية، فمن الصعب أن يكون إلى جانب البعد الأمني والعسكري في الأداء الاستراتيجي الروسي وسائل مؤثرة أخرى كالوسائل الاقتصادية أيّ كما تفرضه الصين على سبيل المثال من نفوذ في مناطق فراغ القوة ، والسبب في ذلك يكمن في أنَّ تكامل عناصر القوة من حيث التأثير خارج الحدود يقترن بالقوة المهيمنة نفسها.

وفقا لهذه السمات التي تتصل بحدود القوة الروسية يمكن ملاحظة طبيعة الهواجس الروسية التي تدفعها إلى التعامل مع منطقة الفراغ على وفق حسابات الأمن والقوة العسكرية، فمخاوف روسيا من انضمام اوكرانيا إلى حلف شمال الاطلسي NATO كانت هي من أهم دوافع الانتقال باتجاه العمليات العسكرية، فقد أصبحت روسيا مستعدة إلى تحمل عقوبات دولية مضاعفة من أجل عدم تعرض أمنها القومي ومجالها الحيوي إلى التهديد المستمر(١٢).

وعند تحليل استراتيجية الأمن القومي الروسي لعام ٢٠١٥ وعام ٢٠٢١ نجد تطبيقا للسمات أعلاه، فقد كانت أهداف روسيا الاتحادية قائمة على الشراكات الاستراتيجية مع الاتحاد الاوربي وصولاً للتكامل مع التركيز والتشديد على الهدف الاستراتيجي ألا وهو رفض الهيمنة الاميركية، إلّا أنَّه في عام ٢٠٢١ وتبعا لتغيرات البيئة الدولية ، ومنها وصول الرئيس الاميركي جو بايدن ودعواته إلى ضرورة سحب القوات الاميركية من افغانستان — وهذا ماحدث فعلا– مع زيادة في وتيرة الالحاح الاوكراني على الانضمام إلى حلف شمال الاطلسي NATO مع تلمس أو استشعار احتمالية كبيرة بتعاطف ، وتقبل اوربي إلى فكرة فضلاً عن تمكين القوة الجيوسياسية الروسية في مناطق مهمه وقريبة من دول الاتحاد الاوربي ، التي تجسدت

في السيطرة على اوسيتيا الجنوبية ٢٠٠٨، و جزيرة القرم عام ٢٠١٤ دفعت روسيا الاتحادية في استراتيجية ٢٠٢١ إلى تبني توجهات أكثر جراءة وقوة مع مراعاة – حدود القوة- في رفض الشراكة والحوار مع دول الاتحاد الاوربي بشكل خاص والولايات المتحدة الاميركية بشكل عام، والتحوّل إلى فاعلية الشراكات الاستراتيجية مع الصين والهند ورفض الهيمنة الاميركية والتي عرفتها وبمناسبة عديدة بالاحادية القطبية، إذ كان هناك إعلان صريح وهدف في الوقت نفسه على مواجهة الهيمنة الامريكية وعلى أقل تقدير في مناطق حدود القوة الروسية(١٤).

وبعد تحليل استراتيجية الأمن القومي الروسي والعقيدة الأمنية الروسية في عهد الرئيس فلاديمير بوتين يمكن ملاحظة الجوانب الأمنية والعسكرية والاندفاع باتجاه تقليص الهيمنة الامريكية من أهم أهداف هذه الاستراتيجية ، وهذا بحد ذاته يعدّ تعبيراً عن طبيعة القوة وحدود الفعل التي يمكن أن تقترن لأجل ملء فراغ القوة، من دون المساس بالحدود الموضوعة والمرسومة (عرفاً) التي في صميمها تشكل مناطق تصادم المصالح و النفوذ الاستراتيجية التي لايمكن لأيّ دولة مهما كانت قوتها أن تتخطاها سواء اكانت مناطق أم قضايا استراتيجية، ففي بداية عام ٢٠١٩ انسحبت الولايات المتحدة الاميركية من معاهدة (الحد من الصواريخ النووية المتوسطة)* المبرمة مع الاتحاد السوفيتي رداً على الانتهاكات الروسية كما أشار إلى ذلك الرئيس الاميركي السابق دونالد ترامب بقوله" إنَّ الولايات المتحدة الاميركية ستعلق ابتداء من السبت كافة التزاماتها بموجب معاهدة الحد من الصواريخ النووية المتوسطة والبدء في عملية الانسحاب من المعاهدة والتي ستكتمل خلال ستة اشهر، إلّا إذا عادت روسيا للالتزام بالمعاهدة وتدمير جميع الصواريخ والمنصات والمعدات التي تنتهكها"(١٥)، فنلاحظ أنَّ روسيا أدركت جيدا أنَّ الغاية من قرار الانسحاب عقد اتفاقية جديدة تضمن حدود القوة من جديد بإضافة الصين طرفاً ثالثاً للمعاهدة.

وتعتمد روسيا أيضا بين مرحلة وأخرى على ضمان حدود القوة وتوازن المصالح لاسيما في المناطق الحيوية والمرتبطة بشكل مباشر في الأمن القومي الروسي لاسيما في اوكرانيا ومولدوفيا ومنع تمدد القوى المنافسة لاسيما الولايات المتحدة الاميركية عبر توظيف مجالات القوة الروسية العسكرية ، وبرامج واتفاقيات ضبط التسلح بعدّها واحدة من مصادر القوة الرئيسة التي تلوح بها بين مرحلة وأخرى من دون المساس بجوهر الموقف وحيويته كما هو الحال مع قضية بولندا ورومانيا وسباق التسلح(١٦).

فالملاحظ أيضا أنَّ روسيا الاتحادية لا ترغب في زيادة قوتها في اوربا – على الأقل في الوقت الحاضر- وإنّما تسعى إلى الحفاظ على ما تعتقده حدود القوة –الخط الفاصل- الذي في حقيقته بين السمعة والهيبة الدولية وبين الاذلال والتراجع مستذكرة بحالة العجز عن الرد أمام توسع حلف شمال الاطلسي NATO وضمّ دول البلقان في التسعينات ودول البلطيق عام ٢٠٠٤، مما شكّل مرحلة قاسية على الروس لاتريد تكرارها مع جورجيا واوكرانيا.

وقد حذر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في كلمته في مينويخ من ضم جورجيا واوكرانيا وأنَّ محاولة توسع حلف شمال الاطلسي نحو الشرق يعدّ استفزازاً لروسيا، وقد كرر ذلك بقوله " إنَّ الغرب لاتريد صداقتنا والتحالف معنا ولكن لماذا تريد استعداءنا"(١٧)، إذ يجعل اوكرانيا من ضمن تقاليد القوة الروسية التقليدية ومنطقة المجال الحيوي الروسي – منطقة النفوذ وحدود القوة- وإن كانت لاترغب في العودة إلى روسيا الاتحادية عليها أن تكون ضمن ما يسمى بمنطقة الحياد، وهذا ما أشار إليه جون مير شايمر بأنَّه من الأفضل ولأجل الاستقرار أن تكون اوكرانيا دولة حياد ، وأن يتمّ دعمها تنمويا عبر برامج الاصلاح الاقتصادي ، وليس عبر التشجيع على انضمامها لحلف الناتو(١٨).

واتساقا مع ذلك فأنَّ ادارة القوة الروسية في سوريا تبين هي الأخرى الفرضيات التي تتصل بحدود القوة الروسية، إذ أنَّ استخدامات القوة العسكرية انحسر في منطقة طرطوس لاعتبارات جيوبولتيكية تتصل بالمجال الحيوي الروسي، فالرغبة في التمدد لم تسمح بتجاوز حدود القوة ومنطقة الفراغ في هذا الجانب، فضلا عن أنَّ حدود القوة الروسية ومجال تأثيرها لا يستهدف تغيير النظام على الرغم مما تطرحه العقيدة الأمنية الروسية في الأهداف، فالرغبة في أن تكون روسيا جزءاً من القطبية المتعددة الأطراف لا يتناسب مع الفعل الاستراتيجي الروسي في مناطق النفوذ، فهي لا تعمل على إنشاء تحالفات أمنية هدفها تغيير النظام، وإنّما تعمل على إنشاء تحالفات تهدف إلى زيادة قوتها وتمكين ذاتها في مناطق النفوذ أيّ منطقة فراغ القوة، فعلى سبيل المثال فأنَّ التحالف التنسيقي الرباعي كان يهدف إلى زيادة القوة في سوريا من دون أن يشمل ذلك زيادة القوة في العراق.

بمعنى أنَّ روسيا الاتحادية تتعامل على وفق منطق حدود القوة وأنَّ زيادة القوة والنفوذ والتأثير هي في مجالاتها التقليدية، وعند تتبع حركة تفاعلاتها نجدها لاتتخطى ذلك وهذا ما أشرنا إليه في تطبيقات حركتها في اوكرانيا وسوريا والعراق، لإدراكها بأنَّ العراق على سبيل المثال هي ليست ضمن مناطق التأثير الروسي وأنَّ أيّ

دخول اليه بشكل كبير قد يؤدي إلى اختلال في توازن المصالح الذي يقع ضمن ما يعرف بـ منطقة (تفريغ القوة) بمقاربة فيزياية – تفريغ الشحنات الكهربائية أو الكهرومغناطسية يؤدي إلى فقدان شحن سريع بمقابل سحب قوة اكبر– بمعنى أنَّ الاندفاع باتجاه تحقيق المكاسب قد يؤدي إلى تكلفة عالية، وهذا ما عملت روسيا على تجنبه في العراق والابتعاد عن منطقة المصالح الاميركية، وفي سوريا في تحديد مناطق النفوذ والتأثير في طرطوس واللاذقية بعيداً عن منطقة المصالح التركية والايرانية تحديداً، كذلك الحال مع اوكرانيا ، فالتحرك الروسي يقع ضمن مناطق النفوذ والتأثير تحديدا في شرق اوكرانيا.

المطلب الثالث

حدود القوة الصينية ومنطقة فراغ القوة

تمثل منطقة فراغ القوة بالنسبة للصين المجال الذي يمكن أن تؤدي فيه الصين حدود القوة والتأثير، فهي بمثابة مجال لزيادة القوة يمكن عن طريقه إضافة عناصر جديدة للقوة أو توسيعها، وعلى الرغم من أنَّ منطقة فراغ القوة تعد منطقة تحرك استراتيجي ذات مرونة عالية ، يمكن فيها للقوى التعديلية أن تضاعف من قوتها لأجل المحافظة على بقاء النظام، إلّا أنَّها في الوقت ذاته لاتعد منطقة خالية من المصالح، فالحدود المنطقية لزيادة القوة أو توسيعها يتطلب أن يكون هناك فعل استراتيجي في منطقة فراغ القوة لا يؤثر في مصالح القوى الدولية الأخرى أو يتصادم معها.

وترتبط حدود القوة بمحاولة التأثير في منطقة الفراغ، فالأصل في لجوء القوة التعديلية هو التعامل مع حدود مقبولة من الفعل الاستراتيجي في هذه المنطقة لا تؤثر في مصالح قوى أخرى ، مما يؤدي إلى التصادم في منطقة المصالح، وترتبط حدود القوة في الأداء الاستراتيجي الصيني ضمن منطقة الفراغ بطبيعة المصالح التي تتحرك في نطاقها، فاستراتيجية الصعود السلمي تفرض على الصين أن تكون قوة تعديلية في منطقة فراغ القوة ، تتخذ الجانب الاقتصادي دون اعتماد وسائل صلبة، فهي تلجأ إلى توسيع نطاق الاستثمارات والتبادلات التجارية ولاسيما في أفريقيا من أجل تأمين نقاط الاتصال وملئ فراغ القوة من دون أن تتحوّل تلك المؤشرات إلى تحالفات استراتيجية ذات دلالات عسكرية أو أغراض هجومية(١٩).

إلى جانب ذلك فأنَّ استراتيجية التوجه نحو الخارج الصينية في المناطق التي تتسم بتأمين وتوفير الطاقة وإدامة خطوط وطرق التجارة البرية والبحرية ، فضلاً عن محاولة المحافظة على مناطق تصريف البضائع الصينية

جعلها تلجأ في تركيز مجالات حدود القوة في منطقة أسيا الوسطى وأفريقيا بحكم ماتمتلكه المنطقة من موارد[٢٠]، إلى جانب محاولة زيادة قوتها العسكرية في منطقة بحر الصين الجنوبي طامحة أن تكون قوة بحرية مؤثرة[٢١].

وإنّ لجوء الصين إلى ملئ فراغ القوة بالإستثمارات والتبادلات التجارية لم يقتصر على منطقة أفريقيا وإنّما يمتد ليشمل إلى جانب ذلك مناطق أخرى كالحالة مع منطقة الخليج، فهي تتعامل مع المنطقة عبر إتفاقيات تجارية واسعة دون أن يتسع ذلك ليتصادم مع المصالح الأمريكية في هذا الشأن، فضلاً عن أنَّها لم تتمدد في سوريا كالحالة مع روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك لأنَّ سوريا هي منطقة مصالح روسيا أمريكية مما يعني تواجدها بتصادم مع مصالح تلك الدول في هذا الجانب[٢٢].

وإنَّ التفكير بحدود القوة من الناحية الاستراتيجية يعني أنَّ الصين تسعى إلى تأمين تواجدها في منطقة فراغ القوة وأن تحافظ على نفوذها في هذه المناطق ،من دون التأثير في منطق التفاعل الذي تفرضه القوة المهيمنة، إلّا أنَّ التساؤل الذي يتعلق بهذا الجانب يتصل في لماذا تحافظ الصين على عدم تشكيل مناطق خاصةً ، وأنَّها تتعامل بخيارات تختلف عن روسيا أو الولايات المتحدة الأمريكية من حيث شكل القوة أو مضمونها؟ فهي تتبنى القوة الإقتصادية في منطقة الفراغ ؛ فضلاً عن أنَّها تحاول عدم الاقتراب من مناطق فراغ القوة على الرغم من أنَّها قد تتمكن من ملئ الفراغ بمضمون يختلف عن القوى الأخرى.

يمكن ملاحظة أنَّ تأثير القوة المهيمنة والولايات المتحدة الأمريكية يكاد يكون ذا تأثير كبير في هذا الجانب، فهي تتعامل مع الصين على وفق قواعد تجعلها بعيدة عن الاتصال بمراكز قوة جديدة بسبب تأثير تايوان في هذا المجال. إذ تبقى تايوان تؤثر بشكل كبير في التوجه الاستراتيجي الصيني وهي تتصل بإمكانية تحوّل الصين إلى قوة دولية عظمى لذلك فأنَّ منطقة تفريغ القوة المكتسبة بالنسبة للصين هي تايوان عن طريق استمرار الهواجس الأمنية أو التهديدات ، وهذا ماركز عليه **تيري ديبل** في استراتيجية الشؤون الخارجية إلى أنَّ رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تعديل السلوك الصيني ، وتحقيق نوع من التقارب لايمكن أن يكون على حساب قبول الولايات المتحدة الأمريكية بانضمام تايوان إلى الصين[٢٣].

وتشكل استراتيجية الصعود السلمي التي تتبناها الصين محوراً للجاذبية، فهي تستهدف الصعود بالقوة الناعمة غير أنَّها تدرك أنَّ هذا الصعود بهذه الوسائل غير كافٍ لتغيير شكل النظام الدولي، لذلك يحذر **جون ميرشايمر** من أنَّ الصين قد تتحول إلى قوة مهيمنة في إقليمية إذ ما أرادت تحويل قوتها الاقتصادية إلى

عسكرية ، ولعل ذلك يثير مخاوف كبيرة ؛ لأنَّ الحجم الذي يمكن أن تكون فيه قوة الصين من حيث مراكز التأثير والردع قد لا تكون واضحة أو متوقعة؛ بسبب طبيعة القدرات التصنيعية الصينية في المجال العسكري ؛ فضلا عما يمكن أن ينتج من عملية التحول من مركز قوة عسكري جديد في العالم(٢٤).

وإنَّ التفكير الاستراتيجي الصيني بحدود القوة يمثل المجال الذي يمكن أن يحافظ على النظام الدولي بشكله الحالي؛ لأنَّ منطقة فراغ القوة بالنسبة للصين هي منطقة واسعة بسبب إمكانية التعامل معها بشكل عمودي وليس أفقياً كالحالة مع روسيا الإتحادية ، التي ترتبط حدود القوة بالنسبة إليها بالبعد الأفقي مما يجعل تأثيرها محصوراً بوسائل عسكرية وأمنية من دون أن تتجاوز ذلك باتجاه الوسائل الاقتصادية ، وأخرى ترتبط بالقوة الناعمة، وهذا يعني أنَّ تأثير الصين في منطقة الفراغ فيه مستويات متعددة ومختلفة ، ويمكن أن ينتقل باتجاه مناطق فراغ جديدة كالحالة في منطقة الخليج والتوجه إلى توسيع الاستثمارات ، والتبادلات التجارية مع الكويت(٢٥).

وتحاول الصين زيادة تأثيرها في منطقة فراغ القوة من أجل تمكين ذاتها في تشكيل تحالفات استراتيجية ، تشبه إلى حد ما التحالفات التي أنشأتها الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا أو الخليج، ولكن من الصعب أن تصل إلى ذلك، إذ يمكن في هذا المجال مقاربة هذا التأثير بتصورات البنائية وافتراضاتها في مجال تفاعل الهويات، فالصين بوصفها هوية دولية من الصعب أن تجد فراغاً للقوة يمكن أن تؤدي فيه فعلاً يتناسب مع حدود القوة، إذ تبقى صورة الأمة الأمريكية أكثر تأثيراً في مناطق نفوذ الصين على الرغم مما عملت عليه الصين في استراتيجية الصعود السلمي(٢٦)، فقد حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز صورتها في السياسة الخارجية في مناطق النفوذ الصيني عبر القوة الناعمة ، بطريقة تجعل التفوق الصيني لايؤثر في قبول الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى(٢٧).

ويمكن ملاحظة تصريف القوة الصينية في أزمة كورونا ، التي جعلت صورة الصين في السياسة الدولية تتراجع بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية ؛ بسبب الآثار والتداعيات الناتجة عن انتشار كوفيد 19، ومن ثمّ استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية إعادة تعزيز سمعتها الدولية ، التي تراجعت بسبب سياسات دونالد ترامب تجاه الحلفاء الأوروبيين ، وحلف شمال الأطلسي ، ولكنها عاودت إلى تحسين وضعها الدولي في مقابل تراجع الثقة بالصين(٢٨).

وعليه فأنَّ حدود القوة الصينية تتصل بمجال منطقة الفراغ الذي يمكن فيه للصين مضاعفة القوة غير أنَّها تبقى بحدود التأثير وقابليته ، فالفعل الاستراتيجي الصيني يلازم القبول بمنطق التفاعل مادامت الصين تضمن وجود مجال للحركة ، وزيادة القوة حتى وإن كانت لا تؤدي إلى التفوق ؛ لأنَّ الهدف من توسيع نطاق الحركة زيادة القوة ، ومادامت متجددة فهي تجد أنَّ وضعها استراتيجياً من ناحية البقاء قائم من دون التوجه إلى خيار تغيير النظام.

الخاتمة

تفرض الحسابات الاستراتيجية للقوى التعديلية منطقاً خاصاً للتفاعل داخل النظام الدولي لاسيما ما يتصل بالقضايا المرتبطة بزيادة القوة ، وتعزيز فاعليتها، فالقوة التي تمتلكها هذه القوى ترتبط بحدود منطقية للفعل تساعد في استمرار رغبتها بالمحافظة على النظام ؛ وذلك لأنَّه يمكنها من أداء الأدوار الاستراتيجية بوصفها أطرافاً رئيسة في النظام الدولي.

ترتبط فرضية حدود القوة بالمجال الذي تتحرك فيه القوى التعديلية لزيادة قوتها ، والتأثير في النظام الدولي، فمن الصعب ضمان استمرار هذه القوى بتأييد النظام الدولي من دون أن يكون هناك مقدار مناسب للتأثير والفاعلية في أدوارها، فضلاً عن زيادة القوة بالنسبة إليها، وبالنحو الذي يمنعها من التوجه نحو تغيير النظام، وهذا ماتنطبق عليه فرضية الدراسة من حيث تحليل الدور الروسي في منهجية القضايا وحدود التأثير، والدور الصيني عبر توظيف عناصر القوة للتأثير في النظام وزيادة قوتها، ومع ذلك فإنَّ القوة المهيمنة تستهدف منع تماثل حدود القوة الذي تعمل القوى التعديلية على توظيفه؛ كي لاتؤدي إلى التعارض أو التكامل فيما بينها.

أمّا القوة الروسية فإنَّ حدود القوة والتأثير ترتبط بالحيز المكاني ونوع القوة، فالقوة الروسية يمكنها المحافظة على تأثيرها في الجانب العسكري، وضمن نطاق جغرافي محدد كالحالة مع أوكرانيا وسوريا، في حين أنَّ هذا المجال يفقد التأثير في مستويات أخرى ، وهذا الأمر يجعل منهجية القضايا المعطى الذي يتصل بحدود القوة والتأثير بالنسبة لروسيا الاتحادية في النظام الدولي.

أمّا الصين فإنَّ حدود القوة والتأثير ترتبط باستراتيجية الصعود السلمي القائمة على أساس توظيف الموارد الاقتصادية لدعم القوة الصينية وزيادتها ،وضمن مجال جغرافي واسع بحكم قابلية الوسائل الاقتصادية على التوسع في المجال المكاني بالمقارنة مع إستخدام القوة العسكرية، غير أنَّ قابلية التأثير تبقى محدودة بسبب

ضعف إنطباع الصورة الصينية بالمقارنة مع ماتمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية في مجال علامة الأمة القومية في هذا المجال.

إنَّ فرضية حدود القوة تعد جانباً في مجال قياس القوة وتفسير الاستراتيجيات التي تتبعها القوى التعديلية من أجل زيادة قوتها والتأثير في حركة التفاعلات داخل النظام الدولي، فهي تعدّ الأكثر انسجاماً مع استمرار توجه القوى التعديلية بالمحافظة على النظام من دون اللجوء إلى تغييره بسبب فقدان فاعلية التأثير أو تراجع فرص زيادة القوة، وهو مايدفع إلى اللجوء بتوازن المصالح في الاستراتيجيات التي تتبناها القوى التعديلية، والقوة المهيمنة ضمن مجال التفاعل في النظام الدولي.

المصادر والمراجع:

(١) جون ميرشايمر، الواقعية البنيوية، ضمن مجموعة مؤلفين، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ترجمة: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٦، ص٢١٢

(٢) ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية.. الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة(هاني تابري) بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩م، ص ٢١٣

(٣) نقلاً عن: علي فارس حميد، صانعو الإستراتيجيات .. مدخل لدراسة الفكر الإستراتيجي العالمي، دار الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٨، ص١٣٨

(٤) تيري ل. ديبل، إستراتيجية الشؤون الخارجية.. منطق الحكم الأمريكي، ترجمة وليد شحادة، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢٩١

(٥) المصدر نفسه، ص٢٦٩

(٦) سعد حقي توفيق، العلاقات الدولية، دار عدنان للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٧، ص٤٣

(٧) تيري ديبل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣١

(٨) علي فارس حميد، مصدر سبق ذكره، ص١٦٢

(٩) نقلاً عن: سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص٦٠١

(١٠) نقلاً عن: ماهر إبراهيم القيصر، المشروع الأوراسيوي من الإقليمية إلى الدولية: العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب، أيّ كتب للنشر، لندن، ٢٠١٧، ص٥٢

(١١) ينظر إلى ما يتصل بأطروحة بيتر سافيتسكي بشأن جيوسياسية أوراسيا. للمزيد ينظر بالتفصيل:

Marlène Laruelle, Russian Eurasianism: An Ideology of Empire, Woodrow Wilson Center Press with Johns Hopkins University Press, 2008,p.p 32- 33

(12) John. J. Mearsheimer, Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault, The Liberal Delusions That Provoked Putin, foreign affairs, vol.93.no5, September, 2014, p.85- 89

(13). Benjamin Wallace-Wells,the New Doves on Ukraine: could the U.S.prevent a war by giving up in NATO expansion? https://www.newyorker.com/news/annals-of-inquiry/the-new-doves-on-ukraine

(14). **Dmitri Trenin, What Putin Really Wants in Ukraine Russia Seeks to Stop NATO's Expansion, Not to Annex More Territory**

https://www.foreignaffairs.com/articles/russia-fsu/2021-12-28/what-putin-really-wants-ukraine

* وقعت هذه المعاهدة عام ١٩٨٧ بين الرئيس الاميركي انذاك رونالد ريغان ، وبين الزعيم السوفيتي انذاك ميخائيل غورباتشوف، ونصّت على حظر الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى التي تطلق من البر في اوربا ويتراوح مداها بين ٥٠٠ و ٥٥٠٠ كيلو متر مربع مما يقلل من قدرتهما على توجيه ضربات نووية مفاجأة. للمزيد انظر:
https://www.thomsonreuters.com/en/about-us/trust-principles.html

(١٥) . للمزيد ينظر:
https://www.france٢٤.com/ar/٢٠١٩٠٢٠١-

(١٦) . للمزيد انظر:
https://www.nytimes.com/٢٠٢١/٠٢/٠٤/us/politics/biden-germany-troops-trump.html?auth=login-google١tap&login=google١tap

(17)A speech delivered at the MSC 2007 by the President Vladimir Puti, by link:
. https://is.muni.cz/th/xlghl/DP_Fillinger_Speeches.pdf

(18) . John Mearsheimer. Why the Ukraine Crisis Is the West Fault: The Liberal Delusions That provoked Putin. Foreign Affairs. Vol.93. September/ October 2014. P5.

(19) Kai He & Huiyun Feng, China's Bargaining Strategies for a Peaceful Rise: Successes and Challenges, Asian Security, vol. 10, no. 2, 2014, pp. 169

(٢٠) عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ٢٠١٥، ص١٣٧

)21) Mikeal weissmann, Chinese foreign policy in aglobal perspective reformer: striving for achievement, Journal of china and international relation, Beijing, Vol. 3 No. 1 ,2015, p. 160

(٢٢) عامر مسلم المشباقة، البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد ٤١، ٢٠١٤، ص٣٨

(٢٣) تيري. ل. ديبل، إستراتيجية الشؤون الخارجية.منطق الحكم الأمريكي ترجمة: وليد شحادة، دار الكتاب العربي، بيروت،٢٠٠٩م، ص ٣٧٧

(24)Kai He & Huiyun Feng, o.p.c.t, p.p 170- 172

(٢٥) إنَّ التوسع الأفقي والعمودي في حدود القوة يعتمد على قدرة تأثير الدولة في القوة التي تعتمدها في منطقة الفراغ، فالقوة الذكية الأمريكية يفوق تأثيرها حدود تأثير القوة الروسية والصينية بسبب ماتشتمل عليه من مقومات وعناصر، وهذا الأمر يجعلها قادرة على التأثير بشكل أفقي بإتجاه التوسع في مناطق المصالح وعمودي بإتجاه تراكم القوة ، وتوسيع مجالاتها: للمزيد ينظر:

Simons, Greg. Nation Branding and Russian Foreign Policy. Tractus Aevorum, 2015, P.p 8-9

(26) Ibid. p.4

(٢٧) يلاحظ أنّ الدبلوماسية العامة للولايات المتحدة الأمريكية تنشط في مناطق أفريقيا وشرق أسيا والباسفيك وهي تستهدف التأثير في الفعل الإستراتيجي الصيني في مناطق فراغ القوة. للمزيد قارن مع:

Walker, Vivian and Baxter, Shawn, A Comprehensive Annual Report on Public Diplomacy & International Broadcasting: Focus on FY 2015 Budget Data, 2019, p.3

(28) O'Rourke, R. and Moodie, M., U.S. Role in the World: Background and Issues for Congress, Congressional Research Service, R44891, Version 47 Updated, 2020, P. 8- 10.